

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يشرفني أن أتقدم لمجلسكم الموقر باسم الحكومة بمشروع قانون الموازنة العامة للدولة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية المستقلة لعام ٢٠١٢ وذلك عملاً بالتعديلات الدستورية التي أقرت مؤخراً. ويتزامن تقديم هذه الموازنات هذا العام مع وضع غير مسبوق لأداء الاقتصاد العالمي والاقتصاد الإقليمي ومع حالة غير مسبوقة من التوتر وعدم اليقين في المنطقة العربية.

وبطبيعة الحال فإن هذا الوضع انعكس وسينعكس على أداء الاقتصاد الأردني وبالتالي على أداء المالية العامة. هذا ولا زالت أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية - والتي اضطرت معها حكوماتها إلى تبني برامج وخطط نقشفية قاسية - تتفاعل وقد ينتج عنها تباطؤ اقتصادي أكبر في الدول الأوروبية قد تنعكس آثاره أيضا على أداء الاقتصاد الوطني.

ويتبع عن ذلك إن من أولويات واجباتنا أن تكون أساسيات اقتصادنا الوطني في وضع سليم نتمكن معه من التعامل مع أي تطورات غير مواتية أو مفاجآت في الاقتصاد العالمي والإقليمي. وهذا يتطلب أولاً وأخيراً تصحيح مسار الأداء المالي للموازنة العامة للدولة وللمؤسسات المستقلة والحفاظ على احتياطاتنا من العملات الأجنبية لضمان استقرار سعر صرف الدينار الأردني. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استعادة معدلات النمو الاقتصادي لمستوياتها التي كانت سائدة قبل بدء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عام ٢٠٠٨، وتبني برنامج واقعي للإصلاح المالي يغطي الإيرادات والنفقات وسبل تمويل العجزات وتقليص المديونية. وسأتطرق إلى هذه المواضيع بتفصيل أكبر لاحقاً.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين،،

كانت معدلات النمو للاقتصاد الأردني وبالتالي نمو إجمالي الدخل خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩ في المتوسط حوالي (٦,٥%) بالأسعار الثابتة. وهذا النمو المرتفع ما كان ليتحقق لولا سياسات تحرير الاقتصاد الوطني والانفتاح على العالم الخارجي واستقطاب استثمارات القطاع الخاص المحلي والدولي. وقد ترافق ذلك مع توجيه دور الحكومة إلى الدور الرقابي والذي يشمل منع الاحتكار

وحماية المستهلك من المغالاة في أسعار السلع والخدمات والحفاظ على البيئة والحفاظ على الأمن الوطني والمال العام والتدخل في آلية السوق عند فشل اقتصاد السوق في تصحيح التجاوزات في القطاعات المختلفة.

وإن حصلت خلال المسيرة بعض الأخطاء - ومنها ما أصبح واضحاً - وإن تحققت بعض النتائج - ومنها ما تبين انه غير مرغوب وغير مستهدف مثل عدم العدالة في توزيع مكاسب النمو - فان من واجبنا أن نعالج هذه الأخطاء وان نتعامل مع هذه النتائج الغير مرغوبة بكل حكمة ومسؤولية. وما الحراك الشعبي الذي نشهده في العديد من مناطق العالم بما فيه منطقتنا العربية إلا تعبيراً عن عدم الرضى والشعور بان مخرجات النظام الاقتصادي بحاجة إلى إصلاح وان النظام المالي والمصرفي بحاجة إلى الالتزام بمبادئ النزاهة والحاكمية الجيدة.

ومما ضاعف من حجم التحديات منذ بداية هذا العام معاودة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية وخصوصاً الطاقة والمواد الغذائية وتقلب امدادات الغاز الطبيعي من الشقيقة مصر والبطء غير المتوقع في تعافي الاقتصاد العالمي وتداعيات أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو. كما أضافت الأحداث السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة انعكاسات سلبية على وتيرة النشاط الاقتصادي في

المملكة عموماً ونشاط السياحة وتحويلات العاملين والتدفقات الاستثمارية على وجه الخصوص.

النمو الاقتصادي

وكمحصلة لكافة الأحداث والتطورات السابق ذكرها انخفض معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من ٧،٢% في عام ٢٠٠٨ إلى ٢،٣% في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يبقى معدل النمو لعام ٢٠١١ عند هذا المستوى المنخفض الذي لا يكاد يتجاوز معدل النمو السكاني ولا يكاد يغطي الطلب الإضافي على سوق العمل. ولولا السياسات النقدية التيسيرية التي اتبعتها البنك المركزي والسياسات المالية المحفزة التي اتبعتها الحكومة منذ نهاية عام ٢٠٠٨ لكان النمو الاقتصادي أقل من هذه المعدلات.

وبطبيعة الحال لم يكن أداء أساسيات الاقتصاد الأردني أحسن حالاً من معدلات النمو الاقتصادي، وكانت كما يلي:

معدل التضخم

بلغ معدل التضخم خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠١١ حوالي ٤،٦% مقارنة بحوالي ٤،٨% في نفس الفترة من عام

٢٠١٠. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم لعام ٢٠١١ كاملاً حوالي ٥,٥%.

البطالة

ما زال معدل البطالة يراوح مكانه المرتفع، حيث بلغ ١٣,١% خلال الثلاث أرباع الأولى من عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يستمر معدل البطالة حول هذا المستوى لبقية العام.

الحساب الجاري لميزان المدفوعات

سجل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من هذا العام عجزاً مقداره (١١٥١,٤) مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تبلغ نسبة هذا العجز للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ نحو ٩,٨% مقارنة مع ٥,٠% في عام ٢٠١٠. وكان أداء بنود الحساب الجاري كما يلي:

شهدت صادراتنا الوطنية نمواً نسبته ١٥,٦% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١١ مقارنة مع ١٧,٤% في نفس الفترة من العام الماضي. أما المستوردات فقد ارتفعت هي الأخرى بنسبة

١٨،٨% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١١ مقارنة مع ما نسبته ٩،٤% في نفس الفترة من عام ٢٠١٠. وقد نجم عن هذه التطورات ارتفاع ملموس في عجز الميزان التجاري الذي وصل في نهاية أيلول عام ٢٠١١ إلى (٥،٣) مليار دينار جاء في معظمه بسبب زيادة فاتورة مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته.

وضمن ميزان الخدمات انخفضت مقبوضات حوالات العاملين بحوالي ٤،٥% والدخل السياحي بحوالي ١٧،٧% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١١.

ولم تسهم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المملكة كما حدث في السنوات السابقة في تغطية فجوة عجز الحساب الجاري، إذ انخفضت بحوالي ١٤،٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ لتبلغ (٥٦١) مليون دينار الأمر الذي انعكس لأول مرة ومنذ عشر سنوات في انخفاض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ليصل إلى (١١،٣) مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠١١. ورغم ذلك لا تزال هذه الاحتياطيات مريحة وتغطي مستوردات (٧) أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

المالية العامة:

في ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة خلال هذا العام، بلغت الإيرادات المحلية المعاد تقديرها لعام ٢٠١١ نحو ٤٣٨٩ مليون دينار بارتفاع نسبته ٣% عن مستواها المتحقق في عام ٢٠١٠. فيما سجلت المنح الخارجية ارتفاعاً غير مسبوق وصل إلى (١١٩٦) مليون دينار. وبذلك ارتفع إجمالي حجم الإيرادات العامة إلى (٥٥٨٥) مليون دينار بزيادة نسبتها ٢٠% تقريباً عن مستواها في عام ٢٠١٠.

وفي هذا المجال فإن الحكومة إذ تتقدم بعظيم الشكر والامتنان للدول الشقيقة والصديقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على دعمهم لنا في هذه الظروف الاستثنائية لنود تقديم أسمى آيات الشكر إلى جلالة القائد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المفدى على جهود جلالته المتواصلة مع الدول الشقيقة والصديقة.

وعلى الجانب الآخر من المالية العامة، ارتفعت النفقات الجارية إلى (٥٨٣٧) مليون دينار مسجلة نمواً نسبته ٢٣% عن مستواها في عام ٢٠١٠، وهي زيادة مرتفعة بكل المقاييس، وقد نجمت بشكل أساسي عن ارتفاع حجم الدعم والذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ (١٣٠٠) مليون دينار لعام ٢٠١١ وإذا أضفنا خسارة شركة

الكهرباء الناجمة عن استمرار دعم التعرفة الكهربائية والبالغة حوالي مليار دينار يصل مجموع الدعم إلى حوالي (٢٣٠٠) مليون دينار.

أما النفقات الرأسمالية المعاد تقديرها لعام ٢٠١١ فقد بلغت (١٠١٢) مليون دينار بزيادة نسبتها ٥,٣% عن مستواها في عام ٢٠١٠.

وترتيباً على ذلك، بلغت النفقات العامة نحو (٦٨٥٠) مليون دينار بارتفاع نسبته ٢٠% عن مستواها في عام ٢٠١٠.

وقد أسفرت هذه التطورات غير المواتية عن ارتفاع عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية إلى نحو (١٢٦٥) مليون دينار أو ما نسبته ٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ما نسبته ٥,٦% من الناتج في عام ٢٠١٠.

صافي الدين العام

من المتوقع أن يبلغ صافي الدين العام في نهاية عام ٢٠١١ قرابة (١٣٢٦٠) مليون دينار مشكلاً ما نسبته ٦٥% من الناتج المحلي الاجمالي متجاوزاً مستواه في نهاية عام ٢٠١٠ بحوالي (١,٨) مليار دينار. وأرجو في هذا المجال أن أحيط مجلسكم الكريم علماً

بان الزيادة الاستثنائية في المديونية تعود في معظمها إلى ارتفاع مديونية شركة الكهرباء الوطنية.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

من الضروري التأكيد على أن مستويات العجز والمديونية على النحو السابق ذكره لا يجوز استمراره نظراً لتداعياته السلبية على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى الاستقرار النقدي والمصرفي والذي بذلنا جهوداً مضمينة لتحقيقه خلال العقد الماضي. ولعله من المفيد في هذا المقام أن نستعرض سويماً الآثار السلبية الناجمة عن استمرار المستويات الحالية للعجز في الموازنة العامة والمديونية. فالاقتراض المتزايد لتمويل العجز الحكومي يزاحم القطاع الخاص على السيولة المتوفرة في السوق المصرفي ويتسبب في رفع أسعار الفائدة وبما قد يؤثر سلبياً على الإنفاق الاستثماري وبالتالي على النمو الاقتصادي. كما أن إقبال البنوك على توظيف احتياطياتهم الفائضة في الأوراق المالية الحكومية ذات المردود الخالي من المخاطر سوف يؤثر سلباً على توظيف المدخرات في الأدوات المالية الأخرى المتوفرة في القطاع الخاص وتحديداً في السوق المالي.

كما ان السياسة المالية التي تعتمد على تمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي ستخلق مستويات سيولة أعلى من المستويات المرغوبة وقد تكون مصحوبة بآثار تضخمية مستقبلية. وكما هو معلوم فإن ارتفاع معدلات التضخم يضر بتنافسية الصادرات الوطنية ويضر بتنافسية معدلات العائد الحقيقي على المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الوطني وعلى عائد الأدوات المالية المحررة بالدينار الأردني مقارنة بالعائد على الأدوات المالية المحررة بالعملة الأجنبية وبما قد يؤثر على استقرار سعر صرف الدينار.

وقد يؤدي الاقتراض المتزايد لتمويل العجز الحكومي كما أدى في السابق إلى تخفيض مرتبة التصنيف الائتماني للأردن، وبالتالي تزداد صعوبة وكلفة الاقتراض من الأسواق الدولية كما تزداد صعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية.

كما أرجو ان أوكد لمجلسكم الكريم ان تنامي العجز الخارجي المتمثل بعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات انما يعود حسب متطابقات الدخل القومي الى عجز داخلي للقطاعين العام والخاص بسبب الإفراط في الاستهلاك الترفيهي للقطاع الخاص والإنفاق الاستثماري غير المنتج للقطاع العام.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

وفي ظل هذه المعطيات تسعى هذه الحكومة من خلال مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢ إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن للمالية العامة تدريجياً ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها. إذ من غير المقبول أن نستمر في الاعتماد على المنح الخارجية والاقتراض في تمويل نفقاتنا الجارية بما في ذلك فاتورتي الرواتب والتقاعد.

ولتحقيق ذلك تلتزم هذه الحكومة بإتباع سياسة مالية منضبطة تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام غير المنتج، إلى جانب تقليص هدر الموارد وسوء تخصيصها وتحسين الامتثال والتحصيل الضريبي.

وفيما يلي خلاصة موجزة تبرز أهم الفرضيات التي بني عليها مشروعا القانونين المذكورين:

أولاً: الفرضيات المتعلقة بالموشرات الاقتصادية الكلية

- يتوقع أن يستمر أداء الاقتصاد الوطني متواضعاً في ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي والأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة. حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة تبلغ ٨,٥% لعام ٢٠١٢ و ٩% سنوياً في المتوسط للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤، وبالأسعار الحقيقية بنسبة تبلغ ٣% لعام ٢٠١٢ و ٣,٥% سنوياً في المتوسط للأعوام المذكورة.
- يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي ٥,٥% لعام ٢٠١٢ و ٥% للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤ في المتوسط.
- يتوقع أن يبلغ معدل نمو الصادرات الوطنية في المتوسط ١١% سنوياً للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤.
- يتوقع أن يبلغ معدل نمو المستوردات في المتوسط ٩% سنوياً للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤.
- يتوقع أن يبلغ سعر برميل النفط في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ حوالي ١٠٠ دولاراً للبرميل الواحد.

- يتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ نحو ٩% لتتخفض هذه النسبة بعد ذلك تدريجياً لتصل إلى ٧% في عام ٢٠١٤.
- يتوقع استمرار المستوى المريح لحجم الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي واللائمة للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني.

وهذه الفرضيات معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين مبنية على أحدث التقارير الدولية ومشاوراتنا مع المؤسسات الدولية حول التوقعات المستقبلية للاقتصاد الدولي والإقليمي.

ثانياً: الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية

- استمرار تأمين المخصصات اللازمة لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لحماية أمن الوطن والمواطن الذي يشكل الركيزة الأساسية لعملية التنمية والنمو الاقتصادي.
- تأمين المخصصات اللازمة لشبكة الأمان الاجتماعي للحفاظ على مستوى معيشة المواطن الأردني من خلال الاستمرار في تقديم الدعم للمواد التموينية واسطوانة الغاز وتوفير السكن

الملائم للفقراء وذوي الدخل المحدود، وتوسيع نطاق التأمين الصحي وبرنامج التغذية المدرسية ودعم صندوق الطالب الجامعي ومواصلة تنفيذ برامج التدريب المهني وتعزيز برنامج الإنتاجية الاجتماعية.

- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود إلا للضرورة القصوى.
- تأمين المخصصات اللازمة لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية ذات الأولوية في كافة محافظات المملكة.
- رصد المخصصات المتعلقة بمشروع هيكله رواتب موظفي القطاع العام اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٢.
- رصد المخصصات المالية لصندوق احتياطي التقاعد المبكر للعسكريين الخاضعين للضمان الاجتماعي.
- رصد المخصصات المالية لزيادة الرواتب التقاعدية للعسكريين والمدنيين.

- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية.
- وضع أسس وضوابط واضحة وشفافة للاستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً.
- إعادة توجيه دعم المشتقات النفطية إلى مستحقيه من ذوي الدخل المتدني والمتوسط ووقف التجاوزات التي تعتري النظام الحالي و الحيلولة دون ازدواجية تقديم العون. وبصورة متصلة ستقوم الحكومة وبالتعاون والتشاور مع مجلسكم الموقر بتبني حزمة من الإجراءات والتدابير التي لا تمس ذوي الدخل المحدود. وأود ان أوكد لمجلسكم الكريم ان آلية الدعم المتبعة حالياً تحدث تشوهاً واضحاً في الاسعار ولا تتسم بالعدالة وتشجع الانفاق الاستهلاكي الذي يذهب الى المستوردات وليس للصادرات.
- اقتصار توجيه دعم الكهرباء والمياه إلى الشرائح المستحقة من المواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط وعلى أن تصل

أسعارها إلى مستوى الكلفة للشرائح الأخرى بشكل تدريجي
خلال المدى المتوسط ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

• تعديل الضرائب والرسوم على عدد محدود من السلع الكمالية والتي لا تمس ذوي الدخل المحدود وإلغاء بعض الإعفاءات من ضريبة المبيعات على بعض السلع والخدمات والتي أثبتت عدم جدواها.

• تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وبناءً على الفرضيات المذكورة سابقاً. أرجو أن أقدم أهم بنود مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٢ وذلك على النحو التالي:

أولاً : مشروع قانون الموازنة العامة

- الإيرادات المحلية: يقدر أن تصل الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٢ إلى حوالي (٤٩٤٠) مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته ١٢,٦ % عن مستواها المعاد تقديره في عام ٢٠١١، لتبلغ بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٢,٣ % مقارنة مع ٢١,٥ % في عام ٢٠١١.

وتظهر التطورات المتوقعة لهذه الإيرادات حدوث تحسن في مستوى الاعتماد على الذات، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من ٧٥,٢ % في عام ٢٠١١ إلى ٨٤,٦ % في عام ٢٠١٢، وحوالي ٨٨,٦ % و ٩١,٧ % في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على الترتيب.

- المنح الخارجية: قدرت المنح الخارجية في عام ٢٠١٢ بمبلغ (٨٧٠) مليون دينار مقارنة مع (١١٩٦) مليون دينار في عام ٢٠١١.

●● الإيرادات العامة: وبناءً على ما تقدم، يقدر أن يبلغ حجم الإيرادات العامة خلال عام ٢٠١٢ نحو (٥٨١٠) مليون دينار

ليشكل بذلك ٢٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٧,٤% في عام ٢٠١١.

● النفقات الجارية: قدرت النفقات الجارية في عام ٢٠١٢ بنحو (٥٨٣٩) مليون دينار لتحافظ بذلك على نفس مستواها المعاد تقديره في عام ٢٠١١ بدون أي نمو يذكر. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تشكل هذه النفقات في عام ٢٠١٢ حوالي ٢٦,٤% مقابل ٢٨,٦% في عام ٢٠١١.

● النفقات الرأسمالية: قدرت النفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٢ بنحو ٩٩٨ مليون دينار بانخفاض مقداره (١٦) مليون دينار عن مستواها المعاد تقديره في عام ٢٠١١. ويتوقع أن تشكل نسبة هذه النفقات الى الناتج المحلي نحو ٥% في عام ٢٠١٢ ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات حوالي ١٥% تقريباً مقارنة بـ (١٤,٨%) عام ٢٠١١.

●● النفقات العامة: قدرت النفقات العامة في عام ٢٠١٢ بنحو (٦٨٣٧) مليون دينار مقارنة مع (٦٨٥٠) مليون دينار معاد تقديرها في عام ٢٠١١، بانخفاض مقداره (١٣) مليون

دينار. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تشكل النفقات العامة في عام ٢٠١٢ حوالي ٣٠,٩% مقابل ٣٣,٦% مُعاد تقديرها في عام ٢٠١١.

●● العجز المالي: كمحصلة لإجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات يقدر أن يبلغ العجز بعد المنح الخارجية لعام ٢٠١٢ (١٠٢٧) مليون دينار أو ما نسبته ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (١٢٦٥) مليون دينار أو ما نسبته ٦,٢% من الناتج في عام ٢٠١١. ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه لتصل نسبته للناتج إلى ٤% في عام ٢٠١٣ وإلى ٣,٥% في عام ٢٠١٤، أما العجز قبل المنح الخارجية، فيتوقع أن يبلغ ما نسبته ٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢، مقابل ١٢,١% لعام ٢٠١١. ويتوقع أن يواصل هذا العجز تراجعاه ليصل إلى ٧,٥% و ٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على الترتيب.

وبناءً على كل ما تقدم، يتوقع أن يتراجع رصيد صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ٦٤,٥% مقابل ٦٥% في عام ٢٠١١، وليواصل هبوطه التدريجي ليصل إلى ٦٢% في عام ٢٠١٤.

ثانياً: مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية المستقلة

١ - إجمالي الإيرادات: قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام ٢٠١٢ بنحو (٨٨٢) مليون دينار مقابل (٥٣٠) مليون دينار معاد تقديره في عام ٢٠١١، وقد شكل الدعم الحكومي في عام ٢٠١٢ من هذه الإيرادات حوالي (٢٧٤) مليون دينار والمنح الخارجية (٩٦) مليون دينار.

٢ - إجمالي النفقات: قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام ٢٠١٢ بنحو (١٨١٩) مليون دينار موزعاً بواقع (٩٩٢) مليون دينار للنفقات الجارية و(٨٢٧) مليون دينار للنفقات الرأسمالية.

وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالي النفقات لعام ٢٠١٢ نحو (٣٤٣) مليون دينار عن مستواها في عام ٢٠١١. ويمكن السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع في زيادة النفقات الرأسمالية لكل من شركة تطوير العقبة (بسبب البدء بتنفيذ مشروع الميناء الجديد) وشركة السمرا لتوليد الكهرباء (بسبب البدء بمشروع التوسعة البخارية الثالثة) وسلطة المياه (نتيجة تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي في محافظة الزرقاء) وكذلك يكمن الارتفاع في مخصصات النفقات الرأسمالية لكل من مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وهيئة الطاقة الذرية. أما

النفقات الجارية فقد تركز الارتفاع في بند فوائد الديون وخاصة لكل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه.

٣ - صافي العجز قبل التمويل: قدر هذا العجز لجميع الوحدات الحكومية في عام ٢٠١٢ بحوالي (٩٣٧) مليون دينار مقابل (٩٤٧) مليون دينار في عام ٢٠١١.

٤ - مجموع الفوائض المقدر تحويلها للخزينة العامة: قدر مجموع هذه الفوائض في عام ٢٠١٢ بنحو (١٧٣) مليون دينار. وعليه، يتضح أن صافي الدعم الحكومي (إجمالي الدعم الحكومي مطروحاً منه الفوائض المقدر تحويلها للخزينة العامة) سيبلغ (١٠١) مليون دينار.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة وإذ تدرك عظم التحديات المالية التي نواجهها لتؤمن بان
مواجهتها والتصدي لتداعياتها سيكون تدريجياً على المدى المتوسط
والاطول وذلك حفاظاً على أمننا الاقتصادي والاجتماعي وعلى
انجازتنا ومكتسباتنا الوطنية وبما يؤمن مستقبلاً أفضل للأجيال
القادمة. وبناءً على ذلك استند مشروع قانون الموازنة العامة الحالي
إلى مجموعة من التوجهات الأساسية المتوافقة مع خطاب التكليف
السامي ومخرجات الحوار الوطني الاقتصادي وتوصيات الأجندة
الوطنية على النحو التالي:

١ - متابعة عملية الإصلاح المالي وتمكين الموازنة العامة من
التعامل بكفاءة مع المستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية
والدولية.

٢ - تحسين درجة الاعتماد على الذات في الموازنة العامة وفي
موازنات الوحدات الحكومية.

٣ - التركيز على المشاريع التنموية ذات العلاقة بتعزيز إنتاجية
رأس المال البشري وبالتوظيف، كقطاعات التعليم والصحة
والعمل والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ومشاريع البنية
التحتية كقطاعات الكهرباء والماء وتكنولوجيا المعلومات.

٤ - تنمية المحافظات وتعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يحقق العدالة وتكافؤ الفرص من خلال استكمال إنشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الأساسية في كافة محافظات المملكة.

٥ - تحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز النمو من خلال استكمال منظومة التشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية وعلى نحو يشجع القطاع الخاص في الدخول في اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية.

٦ - المضي قدماً في اعتماد مفاهيم الحاكمة المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق الممارسات العالمية.

٧ - تبني خطة زمنية واضحة المعالم لاعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة تتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة من الدين العام وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

إن تشخيص التحديات التي تواجهنا واجتهادنا في وضع الأولويات المالية واقتراح الحلول للاستجابة لها، لا يجب ان يمنعنا من الاعتراف بالإنجازات العظيمة التي تحققت لبلدنا العزيز في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأود أن أؤكد لمجلسكم الكريم بأننا قد حاولنا في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢ قدر المستطاع التوفيق بين الأولويات الامنية والاجتماعية الملحة وبين الضغوطات المالية والاقتصادية التي لا تقل إلحاحاً. والمطلوب منا في هذه المرحلة الاستثنائية تحقيق معادلة صعبة طرفيها الانضباط المالي والنمو الاقتصادي. وهنا تبرز اهمية مبدأ توازن الحقوق والواجبات لكافة مكونات المجتمع الاردني لانجاح عملية الاصلاح المالي على صعيدي الإيرادات والنفقات. فجميعنا شريك في المسؤولية تحت مظلة دولة القانون.

وفي الختام أدعو الله عز وجل أن يوفقنا جمعياً لتحقيق المزيد من الانجاز خدمة للوطن والمواطن وان يمكننا من تسليم الامانة على افضل وجه.

**حفظ الله الأردن وشعبه الأبوي وقائده الغالي جلاله مليكنا المفدى
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. أميه صلاح طوقان

عمان في ١١ / ١٢ / ٢٠١١